إستخدام نموذج محاكاة التجارة "SMART" لتقدير الأثار الاقتصادية المحتملة لمنطقة التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

Using Trade Simulation Model "SMART" to Estimate the Potential Economic Effects of The Free Trade Area Between Egypt and the USA

صابر عدلى شاكر

أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

saberadly@commerce.helwan.edu.eg

مستخلص

قدر البحث الأثار المحتملة لتطبيق منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية على كل من شروط التجارة والرفاهية والإيرادات الجمركية. وقد تم تطبيق نموذج المحاكاة باستخدام بيانات التجارة الدولية لعام 2019، وتمثلت النتائج الرئيسة للبحث في أن الصادرات المصرية (الأمريكية) للسوق الأمريكي (المصرى) من المتوقع أن تزداد بحوالي 388.9 (441) مليون دولار أمريكى سنوياً. وفى المقابل، هناك خسائر في الإيرادات الجمركية في مصر (الولايات المتحدة الأمريكية) بحوالي 281 (183.6) مليون دولار أمريكى سنوياً. وبصفة عامة، من المتوقع أن تعزز منطقة التجارة الحرة نسبة التجارة البينية لكلا البلدين. ويوصى البحث بأن تعظيم مكاسب الرفاهية فلابد أن يتم تحرير التجارة البينية من القيود غير التعريفية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات البينية المباشرة، وكذلك صياغة قواعد للمنشأ يمكن تحقيقها بشكل فردى أو من خلال مبدأ التراكم للمنشأ مع الشركاء الأخرين من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كلمات البحث:

منطقة تجارة حرة – نموذج التوازن الجزئى – WITS-SMART – التعريفة الجمركية

Abstract:

This research estimates the potential implications of the implementation of the US-Egypt Free Trade Area in terms of trade, welfare, and revenue effects. By applying the WITS-SMART simulation model on 2019 disaggregated international trade data, the research finds that Egyptian (American) exports to the US (Egyptian) market are likely to surge by US$ 388.9 (441) million annually while promoting net gains of US$ 89.8 (65.9) million per year. However, revenue losses are imminent as Egypt (USA) might experience a drop in tariff revenue of US$ 281 (183.6) million per year. Overall, the free trade area is expected to enhance bilateral trade between both countries. To maximize the welfare gains, the research recommends that both countries should liberalize bilateral trade from non-tariff measures NTMs and encourage a substantial part of bilateral direct investments and formulate rules of origin for products that can be attainable individually and/or the origin accumulation rule with the other partners in the MENA countries.

Keywords:

Free trade area, Partial equilibrium model, WITS-SMART, Tariffs

1/ مقدمة

لم تعرف السياسة التجارية منذ نشأتها الإلتزام بتطبيق نمط الحرية الكاملة أو الحماية الكاملة. وذلك لوجود العديد من العوامل المؤثرة في إختيار نوع السياسة مثل نوع النشاط الاقتصادى السائد، وتوجه القوى الاقتصادية التي تقود العالم. وبصفة عامة يمكن التفرقة بين حالتين، حيث تتمثل الحالة الأولى فى تطبيق مزيد من الحماية مقابل قليل من الحرية، فإن الاقتصاد في تلك الحالة يقترب لحالة الإكتفاء الذاتي. وعلى الجانب الأخر، تتضمن الحالة الثانية تطبيق مزيد من الحرية مقابل قليل من الحماية، فإن الاقتصاد في تلك الحالة يكون منفتحاً على العالم الخارجي **(عمر صقر، 2015)**.

ولا شك أن السياسة التجارية بأدواتها المختلفة، وبخاصة أداة التعريفة الجمركية قد ظلت مثار إهتمام الدراسات التطبيقية التي تناولت قضايا مناطق التجارة الحرة. وبصفة عامة، تختلف منهجية التقييم لإتفاقيات التجارة الحرة بناء على المرحلة الخاصة بتلك الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام نماذج محاكاة التجارة في عملية التقييم القبلى Ex–ante، أي قبل دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك لمساعدة متخذ القرار على التقدير الكمى للأثار المحتملة جراء تطبيق تلك الاتفاقية، ومن ثم تقدير الفرص والتحديات وبالتالي إتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

وفى هذا الخصوص، قدم كل من البنك الدولى بالتعاون مع عدة مؤسسات دولية منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ما يعرف بحلول التجارة العالمية المتكاملة، والتي يرمز لها إختصاراً World Integrated Trade Solution (WITS)، وهى عبارة عن إتاحة النفاذ إلى بيانات التجارة الدولية بتقسيماتها المختلفة، وكذلك بيانات التعريفة الجمركية، ويتم من خلالها إجراء تقييم لأى تغير يحدث في مستوى التعريفة الجمركية، وتأثيرات ذلك على المستوى الاقتصادى الكلى. وتتضمن حلول التجارة العالمية المتكاملة عدة أدوات لعمل محاكاة منها برنامج تحليل الأسواق والقيود على التجارة Software for Market Analysis and Restrictions on Trade، والذى يعرف إختصاراً

SMART. وبصفة عامة، يتيح SMART تقييم إتفاقية التجارة الحرة من حيث الأثر على التجارة والإيرادات الجمركية والرفاهية **(Plummer, Cheong, & Hamanaka, 2010)**.

وفيما يتعلق بإتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، فقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقات للتجارة الحرة مع 20 دولة* على مستوى العالم وذلك حتى عام 2022. ووفقاً لبيانات **(Trademaps, 2021)**، تبلغ قيمة الواردات الأمريكية من دول اتفاقيات التجارة الحرة –20دولة– حوالى 991 مليار دولار أمريكى، وذلك بنسبة حوالى 34% من إجمالي الواردات الإجمالية الأمريكية.

وفى المقابل، تبلغ قيمة الصادرات الأمريكية إلى دول اتفاقيات التجارة الحرة –20دولة– حوالى 821 مليار دولار أمريكى، وذلك بنسبة حوالى 47% من إجمالي الصادرات الإجمالية الأمريكية. ويلاحظ أن هناك تركز في التجارة بين دول الاتفاقيات –20دولة– والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتجه حوالى 76% من الصادرات الأمريكية إلى دولتين فقط من تلك الدول، وهما المكسيك وكندا. وكذلك يستقبل السوق الامريكى حوالى 71% من نفس الدولتين **(Trademaps, 2021)**. وقد يفسر ذلك لعدة أسباب منها تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والمسافة الجغرافية، ودرجة عمق التكامل الاقتصادى محل التطبيق.

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة **مشكلة البحث** في صورة التساؤل التالى: "ما هي الأثار التجارية المتوقعة لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية؟". أما فيما يتعلق **فرضية البحث** فتتمثل فيما يلى" تحقق منطقة التجارة الحرة المصرية – الأمريكية مكاسب صافية لكلا الطرفين، وتحقق مصر مكاسب صافية أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية". وتنقسم **أهمية البحث** على المستوى العملى في إمكانية مساعدة متخذ القرار في مصر عند التفاوض بشأن تلك الإتفاقية، بينما على المستوى العلمى من خلال استخدام أدوات حديثة لمدى نجاح التكامل الاقتصادى البينى. ويتمثل

* **هذه الدول مرتبة أبجديا كما يلى:** الأردن، البحرين، السلفادور، المغرب، المكسيك، إسرائيل، أستراليا، بنما، بيرو، جمهورية الدومنيكان، جواتيمالا، سنغافورة، شيلى، عمان، كندا، كوريا الجنوبية، كوستاريكا، كولومبيا، نيكارجوا، هندوراس.

هدف البحث في التقييم الكمى للمكاسب والخسائر المتوقعة في حالة إنشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر واللايات المتحدة الأمريكية.

وبخصوص **منهج البحث**، فقد اعتمد البحث على المنهج الاستنباطى، بحيث يمكن تطبيق النتائج على أي منطقة للتجارة الحرة بين مصر وشريك تجارى له نفس المواصفات التجارية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل **حدود البحث** في حدود موضوعية وهى العلاقات التجارية السلعية البينية لمصر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك حدود زمنية حيث تم الاعتماد على بيانات عام 2019 لتجنب التأثيرات الخاصة بجائحة COVID-19.

وفيما يتعلق **بخطة البحث** فيبدأ البحث بإلقاء الضوء على منطقة التجارة الحرة كأحد صور التكامل الاقتصادى، ثم التركيز على الأثار المترتبة على منطقة التجارة الحرة، أيضاً عرض نموذج محاكاة التجارة SMART واستخدامه في تقييم اتفاقيات التجارة بين الدول، ثم تحليل التجارة المنظورة البينية المصرية الأمريكية، وكذلك عرض لأهم القيود التجارية على تلك التجارة. ويتناول الجزء التطبيقى استخدام نموذج محاكاة التجارة SMART في تقدير الأثار التجارية المتوقعة بين مصر والولايات المتحدة، وذلك من خلال عرض النموذج الأساسى ومعادلاته والأثار المتوقعة على التجارة والسعر والرفاهية والإيرادات الجمركية، يضاف على ذلك أهم النتائج التي توصل إليها البحث سواء لمصر أو الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، أهم التوصيات التي تم بلورتها في ضوء نتائج البحث.

2/ منطقة التجارة الحرة كأحد صور التكامل الاقتصادى

يمكن التمييز بين نوعين من التجارة الحرة: النوع الأول، وهو التجارة الحرة من جانب واحد، وقد استخدمه الفكر التجارى عن طريق تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، بهدف تحقيق فائض في الميزان التجارى. ولكن مع وجود استثناء من ذلك المفهوم، وهو المواد الخام سواء من حيث التصدير أو الإستيراد. أما النوع الثانى فيطلق عليه التجارة الحرة الشاملة، والتي تبلورت من خلال النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، والتي

تتضمن إزالة القيود كافة على كل من الصادرات والواردات. وقد روجت النظرية الكلاسيكية للمنافع التي تعود على أطراف التبادل الدولى بسبب التجارة الحرة بالمعنى الشامل **(Carbaugh, 2005)**.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن منطقة التجارة الحرة كأحد ترتيبات التكامل الاقتصادى الاقليمى، تستخدم مفهوم التجارة الحرة بالمعنى الشامل فقط بين الدول الأعضاء في التكتل، وذلك نظراً لاحتفاظ الدول الأعضاء بالقيود الجمركية وغير الجمركية في مواجهة الورادات من الدول غير الأعضاء في التكتل. كما أن منطقة التجارة الحرة تصنف ضمن التكامل الاقتصادى السالب، والذى يتضمن فقط إزالة للقيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، ولا يشمل أي درجة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

3/ الأثار المترتبة على منطقة التجارة الحرة

يعد Viner أول من قدم تحليل للاثار المتوقعة للتكامل الاقتصادى بين الدول، وذلك من خلال تقديم مفهومى خلق التجارة وتحويل التجارة. وبصفة عامة، يترتب على التكامل الاقتصادى الاقليمى بين مجموعة من الدول تحقيق أثار إيجابية، متمثلة في زيادة الكفاءة والنمو الاقتصادى والرفاهية بين الدول الأعضاء. ويشترط لتحقيق ذلك أن يكون أثر خلق التجارة أكبر من أثر تحويل التجارة **(Viner, 1950)**.

يضاف لما سبق، ظهور عدد من الاسهامات النظرية التي بنت تحليلها عن طريق تعديل عديد من الفروض التي ارتكز عليها Viner في تحليله للتكامل الاقتصادى الاقليمى، مثل سلعة واحدة وسوق مستورد واحد. فعلى سبيل المثال، تم استخدام أكثر من سلعة وأكثر من سوق مستورد لتحقيق التفاعل بينهم. فقد تم استخدام نماذج التوزان العام، وقد ظهرت تلك الإسهامات في الدراسات التي قدمها كل من (Meade, 1955)، و **(Lipsey, 1970)**، و**(Wonnacott, P., and Wonnacott, R., 1981)** . وبصفة عامة، يمكن القول بأن تلك النماذج قد تطورت في منهجية التحليل التي قدمها Viner.

أما على الجانب التطبيقى، فقد ناقشت عديد من الدراسات الأثار الناتجة عن ترتيبات التكامل الاقتصادى الاقليمى، وقد دعمت أغلبها النتائج الإيجابية للتكامل. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة **(Schiff, Maurice and Winters, L. Alan, 2002)** إلى أن ترتيبات التكامل الاقتصادى الاقليمى يشجع على تعزيز التعاون وتحقيق عوائد اقتصادية موجبة في عديد من المجالات مثل السلع العامة كالبنية الأساسية والموارد المائية والطاقة، وذلك بالإضافة إلى الحد من الخلافات التي قد تنشأ بين دول الجوار.

وفى المقابل، إتجه جانب من الدراسات لتوضيح الأثار السلبية للتكامل الاقتصادى الإقليمى، وذلك بسبب تراجع الإيرادات الجمركية والاعتماد على واردات غير كفء وغيرها. مثل دراسة **(Shkiotov, Ugryumova, & Mayorova, 2015)**، والتي تناولت الأثار المترتبة على إنشاء الاتحاد الاقتصادى الأوراسى Eurasian Economic Union، والذى يتكون من روسيا، وكازخستان، وبيلاروسيا، وأرمينيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن ذلك التكتل سيؤدى إلى تأثيرات سلبية على تنافسية الاقتصاد الروسى، وذلك نظراً لأن أثر تحويل التجارة كان أكبر من أثر خلق التجارة.

وقدمت دراسة **(Stevens, C., Irfan, I., Massa, I. and Kennan, J., 2015)**، خمسة أثار ناتجة عن انشاء مناطق التجارة الحرة كما يلى:

- أثار تجارية: تتمثل في نمو التجارة البينية في السلع والخدمات، نمو في الرفاهية والناتج المحلى الإجمالى.
- أثر نقل التكنولوجيا ونمو الاستثمارات البينية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- أثر مالى متمثل في تراجع الإيرادات الجمركية كجزء من الإيرادات العامة.
- أثر توزيع الدخل والتوظف.
- أثر معايير كل من العمل والبيئة.

4/ نموذج محاكاة التجارة SMART واستخدامه في تقييم اتفاقيات التجارة بين الدول

زاد الاهتمام من جانب الدراسات التطبيقية واستخدامها لأداة SMART منذ العقد الثانى من الألفية الثالثة. وذلك بعدما قدم وطور كل من البنك الدولى و UNCTAD الأدوات المختلفة لتقييم سياسة التعريفة الجمركية، وتحليل للسيناريوهات المختلفة لإزالة التعريفة على الرفاهية، وبعض المتغيرات الأخرى مثل الواردات والإيرادات الجمركية. فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة **(Villa, Abella, & Herrera, 2012)**، توقع لأثر منطقة التجارة الحرة بين كل من كولومبيا وكندا باستخدام بيانات عام 2010. وقد توصلت إلى أن أثر خلق التجارة المتوقع يفوق أثر تحويل التجارة المتوقع بقيمة 1.5 مرة، وذلك في حالة تطبيق تلك الإتفاقية. كما أوضحت أيضاً أن التجارة البينية من المتوقع أن تنمو بنسبة 10% تقريباً بين الطرفين.

وبشكل كمى، قدمت دراسة **(Bayale, Ibrahim, & Atta-Mensah, 2020)**، توقع لأثر منطقة التجارة الحرة الأفريقية الكبرى AFCFTA على كل من شروط التجارة والرفاهية والإيرادات الجمركية في غانا، وذلك باستخدام بيانات 2018. وقد توصلت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن تتحسن التجارة الإجمالية لغانا بقيمة حوالى 148.3 مليون دولار أمريكى. يضاف على ذلك، توقع زيادة رفاهية المستهلك في غانا بقيمة حوالى 8.5 مليون دولار أمريكى. وفى المقابل، من المتوقع تراجع حصيلة الإيرادات الجمركية لغانا بقيمة حوالى 8.6 مليون دولار أمريكى. ومن ثم أوضحت الدراسة إلى أن هناك توقع لتأثير صافى موجب على الميزان التجارى والرفاهية في غانا.

وفى سياق مماثل، قدمت أيضاً دراسة **(Wonyra & Bayale, 2020)**، توقع لأثر منطقة التجارة الحرة الأفريقية الكبرى AFCFTA على كل من شروط التجارة والرفاهية والإيرادات الجمركية في توجو، وذلك باستخدام بيانات 2018. وقد توقعت الدراسة أن تنمو التجارة الإجمالية في توجو بقيمة حوالى 8.8 مليون دولار أمريكى، وزيادة متوقعة في رفاهية المستهلك بقيمة حوالى 1 مليون دولار أمريكى. وعلى الجانب الأخر، يتوقع أن تحدث خسائر في حصيلة الإيرادات الجمركية بقيمة حوالى 4.6 مليون دولار أمريكى.

كما استخدمت دراسة **(Fathelrahman, Davies, & Muhammad, 2021)**، نموذج محاكاة التجارة SMART أيضاً، وذلك لتوقع أثر تحرير التجارة الدولية في المنتجات الغذائية من القيود التعريفية، في حالة كل من مصر والسعودية والإمارات والهند وباكستان. وذلك بالتطبيق على 13 مجموعة سلعية، وباستخدام بيانات 2017. وقد توصلت الدراسة إلى أنه من المتوقع تحقيق مكاسب سنوية في الرفاهية في حالة إزالة القيود التعريفية على الواردات، وتم تقديرها بحوالي 2.5 مليار دولار أمريكى في الهند، وحوالى 340 مليون دولار أمريكى في مصر، وحوالى 25 مليون دولار أمريكى في باكستان، وحوالى 14 مليون دولار أمريكى في السعودية، وحوالى 17 مليون دولار أمريكى في الإمارات.

5/ تحليل التجارة البينية المصرية–الأمريكية (الميزان التجاري المنظور)

يتسم الميزان التجارى المنظور بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بأنه لصالح الأخير. حيث يمكن تسجيل عدد من الملاحظات بشأن تطور التجارة البينية المصرية – الأمريكية خلال الفترة 2002 – 2021، وذلك من خلال بيانات كل من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) كما يلى:

- أقل مستوى للعجز التجارى المصرى في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية كان في عام 2006 بقيمة حوالى 408 مليون دولار أمريكى. وقد يرجع ذلك إلى الاستفادة من تطبيق بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة والمعروف اختصاراً **QIZ**، والذى تم توقيعه بنهاية عام 2004. كما شهد عام 2006 أيضاً، المرة الأولى التي تتجاوز الصادرات المصرية فيها قيمة المليار دولار أمريكى.
- وفى المقابل، شهد عام 2011 أعلى مستوى للعجز التجارى المصرى في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكى، وبلا شك قد يرجع ذلك الأمر إلى الإضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسى والأمنى التي شهدتها مصر منذ يناير 2011، والتي إنعكست بدورها على

الأداء الاقتصادى بصفة عامة. وقد شهد عام 2011 أيضاً أعلى مستوى للواردات المصرية من السوق الأمريكي بحوالي 6.4 مليار دولار أمريكى.

- منذ تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية في مصر بنهاية عام 2016، والتي من أهمها تحرير سوق الصرف الأجنبي، فقد إنعكس ذلك على نمو في التجارة البينية المصرية الأمريكية، باستثناء عام 2020 وما شهده من تداعيات لفيروس COVID-19.
- أعلى قيمة للصادرات المصرية إلى السوق الأمريكي كان في عام 2019 بحوالي 2.2 مليار دولار أمريكى.

جدول رقم (1)

تطور التجارة البينية المصرية – الأمريكية خلال الفترة 2002 – 2021

القيمة بالألف دولار أمريكى

السنة	الصادرات المصرية للسوق الامريكى	الواردات المصرية من السوق الأمريكي	الفرق*	السنة	الصادرات المصرية للسوق الامريكى	الواردات المصرية من السوق الأمريكى	الفرق*
2002	386,797	1,684,285	(1,297,488)	**2012**	2,015,468	5,276,494	(3,261,026)
2003	520,884	1,272,951	(752,067)	**2013**	1,182,407	5,214,723	(4,032,316)
2004	587,714	1,351,227	(763,513)	**2014**	1,129,121	5,198,838	(4,069,717)
2005	957,292	1,769,758	(812,466)	**2015**	1,225,720	4,355,902	(3,130,182)
2006	1,195,306	1,603,710	(408,404)	**2016**	1,145,517	3,802,996	(2,657,479)
2007	936,283	2,571,843	(1,635,560)	**2017**	1,375,718	3,907,556	(2,531,838)
2008	1,255,025	5,673,135	(4,418,110)	**2018**	1,734,111	5,526,001	(3,791,890)
2009	1,633,884	4,744,216	(3,110,332)	**2019**	2,216,687	5,216,353	(2,999,666)
2010	1,547,139	4,961,898	(3,414,759)	**2020**	1,472,362	4,026,298	(2,553,936)
2011	1,819,386	6,470,100	(4,650,714)	**2021**	2,159,154	5,105,391	(2,946,237)

( ) الأقواس تشير إلى الإشارة السالبة .

***تم احتسابها بواسطة الباحث**

Source: ITC (2022), **Trade maps.**

شكل رقم (1)

تطور التجارة البينية المصرية – الأمريكية خلال الفترة 2002 – 2021

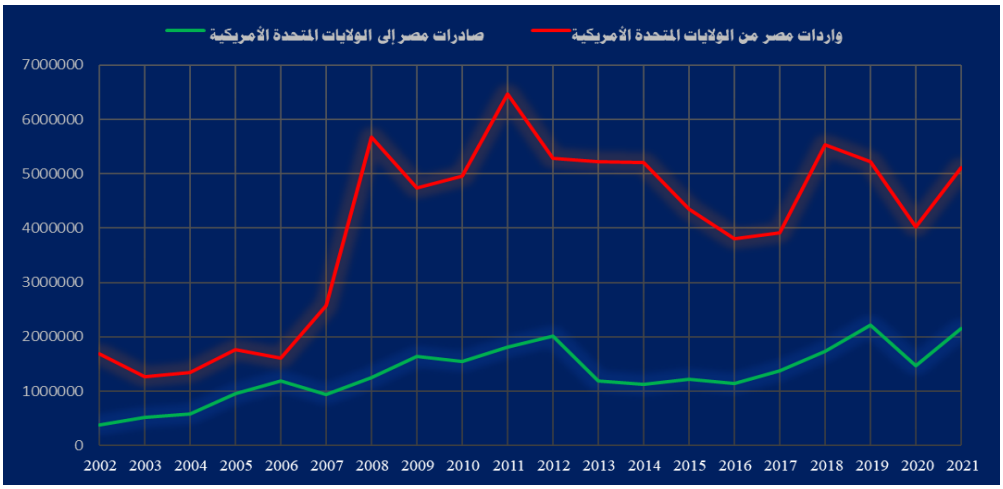

تصميم الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1)

وتتسم العلاقات التجارية المصرية – الأمريكية بعدم التكافؤ والفجوة الكبيرة في الأهمية النسبية لكل طرف بالنسبة للأخر. فعلى سبيل المثال وفقاً لبيانات عام 2021، يلاحظ ما يلى **(Trademaps, 2021):**

- يأتي السوق المصرى في المرتبة رقم 41 من الأسواق التي تستقبل المنتجات الأمريكية بنسبة 0.3% من إجمالي الصادرات الأمريكية. وفى المقابل، يأتى السوق المصرى في المرتبة رقم 59 من الأسواق التي تمد السوق الأمريكي بالمنتجات الدولية بنسبة 0.1% من إجمالي الواردات الأمريكية.

- على الجانب الأخر، يأتي السوق الأمريكى في المرتبة رقم 4 من الأسواق التي تستقبل المنتجات المصرية بنسبة 5.3% من إجمالي الصادرات المصرية. وفى المقابل، يأتى السوق الأمريكى في المرتبة رقم 3 من الأسواق التي تمد السوق المصرى بالمنتجات الدولية بنسبة حوالى 7% من إجمالي الواردات المصرية.

وبصفة عامة، يوضح الجدول رقم (2) تطور الأهمية النسبية للتجارة البينية المصرية–الأمريكية بالنسبة للاقتصاد المصرى. حيث يتضح أن أعلى حصة سوقية للصادرات المصرية في السوق الأمريكى كانت عام 2005. وهو العام الأول لبدء بروتوكول QIZ. وأقل عام لتلك الحصة السوقية كان في 2013 نتيجة للإضرابات التي شهدتها البلاد في تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بالحصة السوقية للصادرات الأمريكية في السوق المصرى، فكانت أعلى نسبة في عام 2002. وأقل عام لتلك الحصة كان في عام 2016، حيث ترتب على خفض قيمة الجنيه المصرى أن أصبحت الواردات الأجنبية أغلى نسبياً، وبالتالي شهدت بعض التراجع الطفيف.

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية للتجارة البينية المصرية – الأمريكية خلال الفترة 2002 – 2021

السنة	نسبة الصادرات المصرية للسوق الامريكى لإجمالى صادرات مصر %	نسبة الواردات المصرية من السوق الامريكى لإجمالى واردات مصر%	السنة	نسبة الصادرات المصرية للسوق الامريكى لإجمالى صادرات مصر%	نسبة الواردات المصرية من السوق الامريكى لإجمالى واردات مصر%
2002	8.3	13.48	2012	6.85	7.55
2003	8.46	11.69	2013	4.11	7.82
2004	7.65	10.52	2014	4.21	7.29
2005	9	8.93	2015	5.61	5.89
2006	8.71	7.79	2016	5	5.38
2007	5.79	9.51	2017	5.2	5.85
2008	4.83	10.75	2018	5.88	6.7
2009	6.76	10.56	2019	7.24	6.63
2010	5.88	9.36	2020	5.49	6.68
2011	5.76	10.39	2021	5.3	6.92

( ) الأقواس تشير إلى الإشارة السالبة

*تم احتسابها بواسطة الباحث

Source: ITC (2022), **Trade maps.**

وقد يرجع ضعف نسبة التجارة البينية المصرية الأمريكية مقارنة بإجمالى التجارة لعدة أسباب، أهمها ضعف حجم الاستثمارات البينية. حيث يقدر رصيد الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر بحوالي 9.3 مليار دولار أمريكى، وذلك بنسبة 7% من

إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي استقبلتها مصر حتى عام 2020. يضاف إلى ذلك، أن إجمالي رصيد الإستثمارات الأمريكية المباشرة للخارج حتى عام 2020 يقدر بحوالي 6 تريليون دولار أمريكى، وبالتالي ما تم توجيه إلى الاقتصاد المصرى يشكل حوالى 0.15% من إجمالي رصيد الإستثمارات الأمريكية المباشرة للخارج**(Investment map, 2022)** .

يضاف لما سبق، زيادة مستوى القيود التجارية المفروضة على التجارة البينية المصرية – الأمريكية، وبخاصة تلك القيود غير التعريفية. والتي تؤثر بدورها عكسياً على حجم التجارة البينية، وسوف يتم عرض المزيد من التحليل لهذا العنصر في الجزء التالى.

6/ تحليل القيود التجارية على التجارة البينية المصرية – الأمريكية

يتم تحليل القيود التجارية على التجارة البينية المصرية – الأمريكية من خلال شقين، وذلك كما يلى:

- القيود التعريفية Tariff Barriers: وهى تلك القيود المتمثلة في التعريفة الجمركية القيمية ad valorem tariff وهى التي تفرض كنسبة من قيمة المنتجات المستوردة.

- القيود غير التعريفية Nontariff Measures: وهى كافة القيود بخلاف التعريفة الجمركية، ومن أمثلتها الإجراءات والمستندات الإضافية اللازمة لعملية التخليص الجمركي على المنتجات المستوردة، والتي تؤثر بدورها على كل من كميات السلع محل التجارة الدولية أو الأسعار أو كلاهما (UNCTAD, 2015).

ويوضح الجدول رقم (3)، قيود التجارة المفروضة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر 10 سلع من الصادرات المصرية للسوق الأمريكي عام 2021، ومقارنة نفس السلع بالنسبة للقيود التجارية المفروضة عليها من جانب مصر في حالة إستيرادها من الولايات المتحدة الأمريكية. ويعد الهدف الرئيس من تلك المقارنة هو التعرف

على مدى التقارب في المعاملة الجمركية بين الدولتين، وبصفة عامة يمكن تسجيل عدد من الملاحظات كما يلى:

- إرتفاع مستوى القيود التعريفية فى مصر مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. حيث يبلغ متوسط التعريفة الجمركية على أكبر 10 سلع تصديرية مصرية في الولايات المتحدة بحوالي 8.06%. وفى المقابل، يصل متوسط التعريفة لنفس السلع في مصر في حال استيرادها من الولايات المتحدة الامريكية بحوالى 28.5%.
- بالنسبة للقيود غير التعريفية فقد تم التعبير عنه بعدد الإجراءات والمستندات الإضافية اللازمة للتخليص الجمركي لنفس العشر سلع كمثال، وبالتالي يلاحظ أيضاً إرتفاعها في مصر –عدد 423 – مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية – عدد 130–

جدول رقم (3)

القيود التجارية لأكبر10 سلع من الصادرات مصرية فى السوق الأمريكي عام 2021

القيمة التقديرية بالمليون دولار أمريكى

البند الجمركى	الوصف المختصر	قيمة الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكى	القيود التعريفية المطبقة على واردات السلعة من %		القيود غير التعريفية المطبقة على واردات السلعة في	
			مصر في السوق الأمريكي	الولايات المتحدة الأمريكية في مصر	مصر على المنتج الأمريكى	الولايات المتحدة الأمريكية على المنتج المصرى
610990	تيشرت وسترات غير قطنية	185	32	40	45	19
620342	سراويل الرجال والأولاد من قطن	127	0	40	45	0
610910	تيشرتات وسترات قطنية	113	16.5	40	45	17
721399	قضبان ملفوفة على الساخن	92	0	0	32	8
620319	بدل رجالى وأولاد مصونوعة من النسيج	77	13.2	40	45	20
390760	بولى في شكل مواد أولية	76	6.5	0	38	0

271019	زيوت ومستحضرات من البترول أو المعادن	73	0.10	5	36	49
570190	سجاد وأغطية أرضيات	72	0	60	46	17
620349	سراويل الرجال والأولاد من غير نسيج	70	8.5	40	45	0
621040	ملابس رجال وأولاد من قماش نسيج	60	3.8	20	46	0
إجمالى		945	**متوسط** 8.06	**متوسط** 28.5	423	130

( ) الأقواس تشير إلى الإشارة السالبة

***تم احتسابها بواسطة الباحث**

Source: ITC (2022), **Trade maps and Market access maps.**

جدول رقم (4)

القيود التجارية لأكبر10 سلع من الصادرات الأمريكية فى السوق المصرى عام 2021

القيمة التقديرية بالمليون دولار أمريكى

البند الجمركي	الوصف المختصر	قيمة الصادرات الأمريكية إلى السوق المصرى	القيود التعريفية المطبقة على واردات السلعة من %		القيود غير التعريفية المطبقة على واردات السلعة فى	
			مصر في السوق الأمريكى	الولايات المتحدة الأمريكية في مصر	مصر على المنتج الأمريكي	الولايات المتحدة الأمريكية على المنتج المصرى
271113	بيوتان مسال	683	0	5	41	22
880330	أجزاء من الطائرات والمروحيات	259	0	5	35	24
720449	نفايات وخردة حديد وصلب	238	0	0	32	5
300490	أدوية	200	0	0	46	213
390410	بولى غير مخلوط	129	6.5	0	41	17
270112	فحم بيتومينى	123	0	0	29	20
020622	كبدة أبقار مجمدة	106	0	5	137	61
880320	العربات الأرضية وأجزاؤها للطائرات	103	0	5	35	17

100590	الذرة	99	0.19	0	186	27
300220	لقاحات طبية للبشر	71	0	0	58	95
إجمالى		2011	**متوسط 0.7**	**متوسط 2**	640	501

( ) الأقواس تشير إلى الإشارة السالبة

***تم احتسابها بواسطة الباحث**

Source: ITC (2022), **Trade maps and Market access maps.**

وبنفس الطريقة، يوضح الجدول رقم (4) قيود التجارة المفروضة من جانب مصر على أكبر 10 سلع من الصادرات الأمريكية للسوق المصرى عام 2021، ومقارنة نفس السلع بالنسبة للقيود التجارية المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حالة إستيرادها من مصر. حيث يلاحظ الإنخفاض النسبى لمستوى القيود التعريفية مع زيادة التقارب في المعاملة الجمركية بين البلدين، إلا أن هناك ارتفاع شديد وتقارب في مستوى القيود غير التعريفية في كلا البلدين على نفس السلع، حيث تصل في حالة مصر 640 إجراء ومستند مقارنة بعدد 501 في الولايات المتحدة الأمريكية.

7/ الدراسات السابقة

يعرض هذا الجزء لأهم الدراسات التي تناولت الأثار الخاصة بمناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، ومحاولات التعاون التجارى المصرى – الأمريكى. حيث تعد دراسة **(Ahmed Galal and Sahar Tohamy, 1998)**، أولى المحاولات التي حددت السيناريوهات المختلفة لشكل منطقة التجارة الحرة المصرية الأمريكية. فقد أوضحت أن هناك ثلاث سياريوهات بديلة لتلك المنطقة في حال تكوينها، حيث يتمثل السيناريو الأول في إلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة البينية، وقد تم تطبيق ذلك النموذج على إسرائيل. بينما السيناريو الثانى، فيطلق عليه مصطلح التكامل العميق، والذى يتضمن السيناريو الأول، بالإضافة إلى التنسيق في القواعد والمعايير والقوانين ذات الصلة بالمنافسة والاستثمار وجوانب الملكية الفكرية ومعايير كل من البيئة والعمل. وقد تم تطبيق ذلك النموذج في إطار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA. والسيناريو الأخير، هو تطبيق السينايو الأول مع التفاوض بشأن المحتويات الإضافية في السيناريو الثانى،

وتطبيق بعضها وليس جميعها. وقد رجحت الدراسة السيناريو الأخير وفقاً لطبيعة الاقتصاد المصرى.

وقد توالت الدراسات التي ألقت الضوء على المزيد من التحليل لذلك الأمر. حيث توصلت دراسة **(معهد التخطيط القومى، 2004)**، إلى ضرورة تبسيط قواعد المنشأ ضمن الاتفاقية في حالة إقامتها، مع إدراج قطاع الخدمات. وأوصت أن تكون نسبةالقيمة المضافة لإكتساب صفة المنشأ للمنتج المصرى هي 35%، مع إمكانية وجود خاصية تراكم المنشأ العربى.

كما قدمت دراسة (Ahmed Galal & Robert Lawrence, 2003)، تحليل للمكاسب المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة ومصر، وقد توصلت إلى أن هناك نتائج إيجابية صافية لكلا الطرفين. كما أشارت إلى أن المكاسب المتوقعة لمصر ستكون أكبر من تلك المتوقعة بالنسبة للمغرب في حالة منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وتوصلت دراسة **(Jallab, Abdelmalki, & Sandretto, 2007)**، إلى أن إتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الموقعة عام 2006، قد تؤدى إلى تحقيق مكاسب عدة، أهمها تنويع الصادرات المغربية بدلا من الاعتماد الرئيس على الإتحاد الأوروبى، وبخاصة فرنسا.

وفى هذا الخصوص، تشير بعض نتائج اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية – المغربية وفقاً لبيانات **(Trademaps, 2021)**، أن مجموع قيمة الصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2002–2006 –أي ما قبل اتفاق التجارة الحرة بين الطرفين– قد بلغت حوالى 1.4 مليار دولار أمريكى، مقابل واردات مغربية من الولايات المتحدة بمجموع حوالى 3.5 مليار دولار أمريكى، وبالتالي هناك عجز في ميزان التجارة بين الطرفين بحوالي 2.1 مليار دولار أمريكى عن نفس الفترة.

وبعد إقامة منطقة التجارة الحرة بين الطرفين، بلغ مجموع قيمة الصادرات المغربية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترات 2007–2011؛ و2012–2016؛ و2017–2021، بحوالي 3.2؛ 4.2؛ 5.6 مليار دولار أمريكى على الترتيب. وبالتالي قفزت

الصادرات المغربية من السوق الأمريكى بمعدلات نمو 131%؛ و33%، و32% عن الفترات المذكورة على الترتيب.

وفى المقابل، كان مجموع قيمة الواردات المغربية من الولايات المتحدة الأمريكية قبل إقامة منطقة التجارة الحرة، وذلك خلال الفترة 2002–2006 بحوالي 3.5 مليار دولار أمريكى، وقد سجل ذلك المتغير خلال الفترات 2007–2011؛ و2012–2016؛ و2017–2021، بحوالي 12.5؛ 14.6؛ 17.5 مليار دولار أمريكى على الترتيب. وبالتالي قفزت الواردات المغربية من الولايات المتحدة بمعدلات نمو 250%؛ و17%، و20% عن الفترات المذكورة على الترتيب. ومن ثم إنعكس ذلك الأمر على وجود ميزان تجارى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى سياق أخر، إتجه جانب من الدراسات لتحليل أثر اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك سواء على مستوى القطاعات أو الشركات. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة **(Gallardo, 2014)**، إلى أن إتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وشيلى، قد ساهم في تعزيز القدرات المالية والمؤسسية للشركات في شيلى، وذلك بالتطبيق على 208 شركة في شيلى. وفى المقابل، توصلت دراسة **(Malpani, 2009)**، إلى أن إتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن، وما ترتب عليه من معايير صارمة للملكية الفكرية، قد ترتب عليها تراجع درجة المنافسة في قطاع الأدوية بالأردن، وذلك على جانب ارتفاع أسعار الأدوية في الأردن بنسبة لا تقل عن 20%، وهو ما قد أثر سلبياً على قدرات القطاع الصحى في الأردن.

يضاف لما سبق، ظهور المناطق الصناعية المؤهلة QIZ منذ عام 1996، والتي تهدف إلى تشجيع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط عن طريق التكامل الاقتصادى. حيث يمكن وصف QIZ على أنها أحد ترتيبات التحرير المشروط للتجارة مع الولايات المتحدة وتتضمن أطراف ممثلة فى الأردن ومصر وإسرائيل. وهى عبارة عن مناطق إنتاجية مصممة داخل مصر والأردن وبموافقة واعتماد من الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تُعفى بمقتضاها المنتجات الوطنية الواردة من تلك المناطق من القيود

التعريفية في السوق الأمريكي، وذلك شريطة وجود نسبة 35% من تكلفة المنتج تم إنتاجه عن طريق الثلاث دول الأردن ومصر وإسرائيل**(Saif, 2006)** .

8/ إستخدام نموذج SMART لتقدير الأثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة المصرية – الأمريكية

1/8 النموذج

يعتمد نموذج محاكاة التجارة SMART على ذلك النموذج الذى تم تقديمه من خلال دراسة **(Laird & Yeats, 1992)**، والذى يمكن من خلاله عرض العناصر التالية:

أولاً: الرموز المستخدمة في المعادلات

(M) الواردات، (X) الصادرات، (P) السعر، (W) الرفاهية، (Y) الدخل القومى، (Mn) الواردات من الدول غير التفضيلية، (V) الناتج في الدولة المستوردة، (R) الإيرادات، (t) معدل التعريفة الجمركية، (Em) مرونة الطلب على الواردات، (Ex) مرونة العرض من الصادرات، (Es) مرونة الإحلال لنفس المنتج من المصادر المختلفة، (TC) إنشاء التجارة، (TD) تحول التجارة، (TTE) الأثر الإجمالى للتجارة، (PE) أثر السعر، (TR) أثر الإيرادات، (Q) كمية المنتج، (i) السلعة، (j) الدولة المستوردة، (k) الدولة المصدرة أو الشريك التجارى الرئيس، (K) الدول المصدرة الأخرى، (d) التغير، (f) دالة في أو تعتمد على.

ثانياً: المعادلات الأساسية للنموذج

توضح المعادلة رقم (1) أن الطلب على الواردات من السلعة (i) يعتمد على كل من الدخل القومى في الدولة المستوردة، وسعر السلعة في كل من الدولة المستوردة والدولة المصدرة.

$$M_{ijk} = \mathrm{f}\,(Y_j, P_{ij}, P_{ik})$$ **معادلة رقم (1)**

- بينما توضح المعادلة رقم (2) أن العرض من الصادرات من السلعة (i) يعتمد على كل السعر النسبى لتلك السلعة في كل من الدولة المستوردة والدولة المصدرة.

معادلة رقم (2) $Xijk = \mathrm{f}\,(P_{ijk})$

- ومن ثم يكون الوضع التوازنى من خلال تساوى العرض من الصادرات مع الطلب على الواردات كما بالمعادلة رقم (3)

معادلة رقم (3) $Xijk = M_{ijk}$

- بافتراض حالة التجارة الحرة، فإن السعر المحلى للسلعة (i) في الدولة المستوردة (j) سوف يساوى نظيره في الدولة (k) مضافاً إليه تكلفة النقل والتأمين، وهو ما يمكن التعبير عنه بشكل مكافىء لتعريفة جمركية قيمية، وذلك كما هو موضح في المعادلة رقم (4)

معادلة رقم (4) $P_{ijk} = P_{ijk}(1 + t_{ijk})$

ثالثاً: إشتقاق الأثر الإنشائى للتجارة

يقصد بالأثر الإنشائى للتجارة Trade creation، تلك الزيادة في الطلب على السلعة (i) في الدولة المستوردة (j) من الدولة المصدرة (k)، وذلك نتيجة تخفيض التعريفة الجمركية بين الدولتين، وذلك عن طريق اشتقاق التفاضل الكلى للسعر المحلى مقارنة بالتعريفة الجمركية والسعر الأجنبي فى المعادلة رقم (4)، ومن ثم الحصول على المعادلة رقم (5)

معادلة رقم (5) $dP_{ijk} = P_{ijk}.\, dt_{ijk} + (1 + t_{ijk}).\, dP_{ijk}$

- ومن ثم يمكن التعبير عن مرونة الطلب السعرية للواردات كما بالمعادلة رقم (6)

معادلة رقم (6) $dM_{ijk}/M_{ijk} = Em.\,(dP_{ijk}/\,P_{ijk})$

- وبالتعويض فى المعادلة رقم (6)، بالمتغيرات الواردة بالمعادلتين (4)، و(5) يمكن الحصول على المعادلة رقم (7) الخاصة بالشكل النهائي لمرونة الطلب السعرية للواردات.

معادلة رقم (7) $dM_{ijk}/M_{ijk} = Em.\ (dt_{ijk} / 1+t_{ijk}) + (dP_{ijk} / P_{ijk})$

- على الجانب الأخر، توضح المعادلة رقم (8) مرونة العرض من الصادرات

معادلة رقم (8) $dP_{ijk}/P_{ijk} = (dX_{ijk} / X_{ijk}) / Ex$

- ومن خلال شرط التوازن المشار إليه في المعادلة رقم (3)، يمكن صياغة المعادلة رقم (9)

معادلة رقم (9) $(dX_{ijk} / X_{ijk}) = (dM_{ijk}/M_{ijk})$

- ومن خلال المعادلات أرقام (3)، و(7)، و(8)، و(9) يمكن الوصول إلى الأثر الإنشائى للتجارة كما بالمعادلة رقم (10)

معادلة رقم (10) $TC_{ijk} = M_{ijk} . Em . dt_{ijk} / [(1+t_{ijk}). (1.(Em/Ex))]$

رابعاً: إشتقاق أثر تحول واستبدال للتجارة

يقصد بأثر تحول واستبدال التجارة Trade diversion، تلك الزيادة في الطلب على السلعة (i) في الدولة المستوردة (j) من الدولة المصدرة (k)، وذلك نتيجة إحلال الواردات من الدولة المصدرة (k) محل الواردات من الدول المصدرة الأخرى (K)، وذلك نتيجة الميزة التفضيلية التي حصلت عليها الدولة (k) عن طريق خفض أو إزالة القيود الجمركية. وبناء على ما سبق، أصبحت السلعة (i) من الدولة المصدرة (k) أرخص نسبياً من نظيرتها من الدول المصدرة الأخرى (K).

- وتوضح المعادلة رقم (11) مرونة الإحلال هذه.

معادلة رقم (11) $Es = [d(\Sigma M_{ijk} / \Sigma M_{ijK}) / (\Sigma M_{ijk} / \Sigma M_{ijK})] / [d(P_{ijk}/P_{ijK}) / (P_{ijk}/P_{ijK})]$

- وبناء عليه يمكن الحصول على معادلة أثر تحول واستبدال التجارة كما بالمعادلة رقم (12)

معادلة رقم (12)

$$TD_{ijK} = \frac{M_{ijK}}{\Sigma M_{ijK}} \cdot \frac{\Sigma M_{ijk}/\Sigma M_{ijK}.Es.\frac{d(P_{ijk}/P_{ijK})}{P_{ijk}/P_{ijK}}}{\Sigma M_{ijk}+\Sigma M_{ijK}+\Sigma M_{ijk}.Es.\frac{d(P_{ijk}/P_{ijK})}{P_{ijk}/P_{ijK}}}$$

خامساً: أثر السعر

يحدث أثر السعر عندما تتسم الصادرات بمرونة عرض لا نهائية، وذلك نتيجة وجود عدد كبير من الدول المصدرة، مما يعكس زيادة درجة المنافسة. وبناء عليه يرتفع السعر العالمى للسلعة (i) نتيجة زيادة الطلب عليها بسبب خفض أو إزالة التعريفات الجمركية. وبالتالي يمكن التعبير عن أثر السعر كما بالمعادلة رقم (13)

معادلة رقم (13) $PE_{ijk} = TC_{ijk} + TD_{ijk} / Es$

سادساً: الأثر الإجمالى للتجارة

يتضمن الأثر الإجمالى للتجارة كل من الأثر الإنشائى، وأثر التحول والإستبدال، وأثر السعر، وذلك كما بالمعادلة رقم (14)

معادلة رقم (14) $TTE_{ijk} = TC_{ijk} + TD_{ijk} + PE_{ijk}$

سابعاً: الأثر على الإيرادات الجمركية

تتمثل الإيرادات الجمركية في حصيلة التعريفة الجمركية التي يتم تحصيلها كنسبة –بإفتراض التعريفة القيمية– من قيمة السلع المستوردة، وذلك كما بالمعادلة رقم (15)، وبناء عليه التغير في الإيرادات الجمركية يتضح من خلال المعادلة رقم (16)

معادلة رقم (15) $TR = Q * t$

معادلة رقم (16) $dR_i = TR_1 - TR_2$

ثامناً: الأثر على رفاهية المستهلك

أصبح المستهلك في الدولة المستوردة (j) يتمتع بالحصول على منتجات مستوردة أقل سعراً من ذي قبل، وبالتالي يطلق على ذلك الكفاءة في الإستهلاك المحلى. وعلى الجانب الأخر تم خروج المنتجين المحليين غير الأكفاء من السوق، وبالتالي أصبح السوق المحلى في الدولة (j) يتضمن المنتج الكفء القادر على المنافسة والبيع بالأسعار

العالمية، وذلك بعد إزالة الحماية التعريفية. ويطلق على ذلك كفاءة الإنتاج المحلى. يضاف إلى ذلك، حدوث إعادة توزيع للدخل من المنتج المحلى في الدولة (j) إلى المستهلك المحلى في نفس الدولة. ونفس الأمر، تم إعادة توزيع للدخل من جانب الحكومة إلى المستهلك المحلى في الدولة (j)، وذلك بسبب تراجع الحصيلة الجمركية –أو عدم وجودها– والتي كانت الدولة المستوردة (j) تجمعها من الدولة المصدرة (k) على السلعة (i) عند استيرادها من الخارج.

2/8 طريقة المحاكاة والفروض ومصادر البيانات

تم إجراء نموذجين لمحاكاة التجارة بإستخدام نموذج SMART. حيث يعرض النموذج الأول حالة مصر كدولة مستوردة (j)، والولايات المتحدة الأمريكية كشريك تجارى رئيس(k)، بينما باقى الدول المصدرة لمصر (K) والتي تنافس الولايات المتحدة الامريكية في السوق المصرى. وفى المقابل، يعرض النموذج الثانى حالة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مستوردة (j)، ومصر كشريك تجارى رئيس(k)، بينما باقى الدول المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية (K) والتي تنافس مصر في السوق الأمريكي.

وقد تم الاعتماد على نفس الاعدادت الافتراضية لنموذج محاكاة SMART، من حيث إفتراض أن مرونة العرض من الصادرات من باقى الدول المصدرة (K) تساوى 99، ومن ثم لا نهائي المرونة، وبالتالي إمكانية إستجابة أي منافس لأى تغيرات تطرأ في السوق المستهدف. كذلك تم إفتراض مرونة الطلب على الواردات والإحلال بقيمة مطلقة تساوى 1.5 درجة.

يضاف إلى ذلك أنه تم إفتراض التحرير الكامل للتجارة البينية لمصر والولايات المتحدة الأمريكية من القيود التعريفية، وبالتالي تصبح التعريفة الجمركية الجديدة بين البلدين صفر. وقد تم الاعتماد على بيانات التجارة لعام 2019، ويتم إجراء نموذج SMART كأحد الأدوات الخاصة بحلول التجارة العالمية المتكاملة WITS . حيث يعتمد البنك الدولى على بيانات التجارة البينية من خلال مركز التجارة العالمى (ITC) International Trade Center، وعلى بيانات التعريفات الجمركية من خلال UNCTAD.

9/ النتائج

يتم تقسيم نتائج نموذج محاكاة التجارة SMART بالنسبة لكل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالى.

1/9 بالنسبة لمصر

يوضح الجدول رقم (5) أكبر 10 سلع من الصادرات المصرية، والتي من المتوقع أن تستفيد بنسبة حوالى 60% من إجمالي الزيادة المتوقعة للصادرات المصرية للسوق الأمريكي، وذلك في حالة إزالة القيود الجمركية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وبصفة عامة، يتصدر تلك القائمة قطاع المنسوجات والملابس الوارد في أكثر من فصل سلعى. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المتوقعة للزيادة السنوية في الصادرات المصرية للسوق الأمريكي تقدر بحوالي 389 مليون دولار أمريكى، وبالتالي تبلغ نسبة الزيادة المتوقعة في الصادرات المصرية للسوق الأمريكي حوالى 17.5%، وذلك في حالة إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين.

جدول رقم (5)

أكبر 10سلع من الصادرات المصرية تستفيد من منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية

القيمة التقديرية بالألف دولار أمريكى

البند الجمركى	الوصف المختصر	الصادرات المصرية الإضافية السنوية المتوقعة
620342	سراويل الرجال والأولاد من قطن	40850.22
610343	سراويل الرجال والأولاد من ألياف تركيبية	39877.21
570320	سجاد وأغطية أرضيات	34067.98
611030	بلوفرات وسويترات من ألياف تركيبية	28723.02
611020	بلوفرات وسويترات من قطن	22539.03
620462	بنطلونات عادية وبصدرة وحمالات وشورتات بدون البسة السباحة من قطن	18573.22
610463	بنطلونات عادية وبصدرة وحمالات وشورتات بدون البسة السباحة من ألياف تركيبية	15036.32
610990	تى شيرت مصنوعة من مواد نسيجية أخرى	13529.69
610520	قمصان للرجال أو الأطفال من ألياف تركيبية	10228.42
620331	جاكيتات وبليزرات من صوف أو وبر ناعم	9915.375

إجمالي (1)*	233340.5
إجمالي الزيادة المتوقعة في الصادرات المصرية ككل للسوق الأمريكي (2)	388951
*% (2)/(1)	60

*تم احتسابها بواسطة الباحث

Source: WITS-SMART, WORLD BANK.

2/9 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

يوضح الجدول رقم (6) أكبر 10 سلع من الصادرات الأمريكية، والتي من المتوقع أن تستفيد بنسبة حوالى 44% من الصادرات الأمريكية الإضافية للسوق المصرى، وذلك كنتيجة لإزالة القيود الجمركية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية. حيث يتصدر تلك القائمة القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة كمنتج نهائي مثل السفن والمفاعلات والأسلحة والسيارات. كما يلاحظ أن تلك السلع أكثر تنوعاً وتندرج أغلبها تحن بند السلع الاستثمارية أو الاستهلاكية المعمرة. وبصفة عامة، تبلغ القيمة المتوقعة للزيادة السنوية في الصادرات الأمريكية للسوق المصرى بحوالي 441 مليون دولار أمريكى، وبالتالي تبلغ نسبة الزيادة المتوقعة في الصادرات الأمريكية للسوق المصرى حوالى 11%، وذلك في حالة إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين.

جدول رقم (6)

أكبر 10 سلع من الصادرات الأمريكية تستفيد من منطقة التجارة الحرة مع مصر

القيمة التقديرية بالألف دولار أمريكى

البند الجمركى	الوصف المختصر	الصادرات الأمريكية الإضافية السنوية المتوقعة
890690	سفن وقوارب	57136.69
930690	ذخيرة ومقذوفات	44764
350691	مواد لاصقة أساسها البوليميرات	25148.45
761090	منشأت من ألومنيوم	16485.12
271113	بيوتان	12473.66
854370	ألات وأجهزة كهربائية	11344.98
220830	خمور	9317.452
848180	صنابير ومحابس وصمامات للأنابيب	6374.366

870324	سيارات	5930.585
870130	جرارات	5805.167
إجمالي (1)*		194780.5
إجمالي الزيادة المتوقعة في الصادرات الأمريكية ككل للسوق المصرى (2)		441003
(1)/(2) %*		44

***تم احتسابها بواسطة الباحث**

Source: WITS-SMART, WORLD BANK.

3/8 ملخص النتائج

تتمثل تلك النتائج في التحرير الكامل للتجارة البينية المصرية – الأمريكية في مجال السلع فقط. ومن ثم في حالة إضافة مجال الخدمات لتلك الاتفاقية سوف يضيف إلى المكاسب الخاصة بكل دولة. وبصفة عامة، يمكن تلخيص النتائج الخاصة بالأثار المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة نقاط كما يلى:

- تم التوصل إلى أن الزيادة السنوية فى رفاهية المستهلك المصرى أكبر من الزيادة في رفاهية المستهلك الأمريكي. وذلك نتيجة لإرتفاع مستوى القيود التعريفية في مصر مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تنوع المنتجات التي يتوقع أن يحصل عليها المستهلك المصرى من الولايات المتحدة الأمريكية.

- قيمة الخسائر في الإيرادات الجمركية أكبر في مصر مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظراً لإرتفاع مستوى التعريفة الجمركية في مصر كما تم شرحه من قبل.

- هناك مكاسب صافية لكل البلدين، ولكنها بقيم ضعيفة، حيث قدرت في مصر بحوالي 89.8 مليون دولار أمريكى سنوياً، وفى الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 65.9 مليون دولار أمريكى سنوياً. وقد يفسر ذلك الأمر كنتيجة لسببين، الأول وهو ارتفاع مستوى القيود غير التعريفية على التجارة البينية، وبالتالي فهو العائق الرئيس أمام تنمية التبادل التجارى بين البلدين. والسبب الثانى، يتمثل في

ضعف وتراجع قيمة الاستثمارات البينية، والذى أثر بشكل رئيس على التجارة البينية.

- ويمكن عرض أهم المؤشرات المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية كما يلى

بالنسبة للاقتصاد المصرى (القيمة بالألف دولار أمريكى)			
فرص		**تحديات**	
زيادة سنوية فى رفاهية المستهلك المصرى	422954	الواردات الإضافية السنوية من السوق الأمريكي	441003
الصادرات المصرية الإضافية السنوية للسوق الأمريكي	388951	الإيرادات الجمركية السنوية الضائعة	281055
إجمالي الفرص	811905	**إجمالي التحديات**	722057
صافى الموقف = 89848			
بالنسبة للاقتصاد الأمريكى (القيمة بالألف دولار أمريكى)			
فرص		**تحديات**	
زيادة سنوية فى رفاهية المستهلك الأمريكي	197577	الواردات الإضافية السنوية من السوق المصرى	388951
الصادرات الامريكية الإضافية السنوية للسوق المصرى	441003	الإيرادات الجمركية السنوية الضائعة	183696
إجمالي الفرص	638580	**إجمالي التحديات**	572648
صافى الموقف = 65932			

9/ التوصيات

يمكن استخلاص أهم التوصيات لصانع القرار في مصر بشأن إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

1. تصميم إتفاق للتجارة الحرة يضمن تحرير التجارة بين البلدين على مراحل زمنية مختلفة، بحيث يتم إعداد قائمة بالصادرات المصرية التي ترغب مصر في إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية المفروضة عليها في السوق الأمريكي. وبالمثل، قائمة بالواردات المصرية التي ستعمل مصر على إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية المفروضة عليها في السوق المصرى.
2. الوصول على إتفاق واضح بشأن قواعد المنشأ، بحيث يتم إكتساب المنتج صفة المنشأ المصرى إذا حقق قيمة مضافة 25% ويمكن تزداد تلك النسبة في حالة تطبيق قواعد المنشأ التراكمى بين أي مجموعة من الدول الأتية : مصر، عمان، البحرين، المغرب، الأردن، بحيث تصبح 35%.
3. إقامة منطقة استثمارية أمريكية خاصة في مصر، يتم فيها الاتفاق على قواعد العمل والإجراءات المنظمة والقوانين الحاكمة بين الطرفين. بحيث تكون جاذب للاستثمار الأمريكي ونقطة إنطلاق للشركات الأمريكية لتدفق المنتجات إلى الأسواق الخارجية التي تستفيد من التخفضيات والإعفاءات الجمركية الناتجة عن إكتساب صفة المنشأ المصرى.
4. إدراج قطاع الخدمات ضمن التحرير، بحيث يتم إدراج إلتزامات من كلا الطرفين تزيد عن إلتزاماتهما ضمن الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS.
5. تحديد القضايا الخلافية بين الطرفين مثل معايير العمل والقواعد البيئية وحقوق الملكية الفكرية وغيرها، مع وضع جدول زمنى تدريجى لتطبيق الإلتزامات كافة من جانب مصر وتضمنيها ضمن الإتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة بين البلدين.

قائمة المراجع النهائية

أولاً : باللغة العربية

عمر صقر. (2015). ***سياسات التجارة الخارجية***. القاهرة: جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى– جامعة حلوان.

معهد التخطيط القومى. (يوليو, 2004). إمكانيات وأثار قيام منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة(ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى). ***سلسلة قضايا التخطيط والتنمية***، 1-165.

ثانياً : باللغة الأجنبية

Jallab, M. S., Abdelmalki, L., & Sandretto, R. (2007). The Free Trade Agreement Between the United States and Morocco: The Importance of a Gradual and Assymetric Agreement. ***Journal of Economic Integration***, *22*(4), 852-887.

Saif, I. (2006). ***The Socio-Economic Implications of the Qualified Industrial Zones in Jordan***. Amman: Center for Strategic Studies, University of Jordan.

Shkiotov, S. V., Ugryumova, M. A., & Mayorova, M. A. (2015). The Impact of The Negative Effects of Integration on the Competitiveness of the Russian Economy in the Context of Functioning of the Customs Union. ***Mediterranean Journal of Social Sciences***, *6*(5), 225-231.

Ahmed Galal & Robert Lawrence. (2003). Egypt-US and Morocco-US Free Trade Agreements. ***Free Trade Agreements and the U.S. Policy***. Washington DC: the Institute for International Economics.

Ahmed Galal and Sahar Tohamy. (1998). Towards an Egypt -US Free Trade Agreement: An Egyptian Perspective. ***The Egyptian Center for Economic Studies (ECES)***, *Working paper No. 21*., 1-32.

Bayale, N., Ibrahim, M., & Atta-Mensah, J. (2020). Potential trade, welfare and revenue implications of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) for Ghana: An application of partial equilibrium model. ***Journal of public affairs***, *22*(1).

Carbaugh, R. J. (2005). ***International Economics*** (10 ed.). Ohio: Thomson Corporation.

Fathelrahman, E., Davies, S., & Muhammad, S. (2021). Food Trade Openness and Enhancement of Food Security: Partial Equilibrium Model Simulations for Selected Countries. ***Sustainability***, *13*(4107), 2-20.

Gallardo, M. C. (2014). The Effect of the US-Chile Free Trade Agreement on the Earnings Quality of Chilean Firms. ***The 2nd International***

Conference of the Journal of International Accounting Research (JIAR). Hong Kong: the Journal of International Accounting Research.

Investment map. (2022). Retrieved from **https://www.investmentmap.org**

Laird, S., & Yeats, A. J. (1992). The magnitude of Two Sources of Bias in Standard Partial Equilibrium Trade Simulation Models. ***Journal of Policy Modeling***, *14*(1), 121-130.

Lipsey, R. G. (1970). ***The Theory of Customs Unions: A General Equilibrium Analysis***. London: Weidenfeld and Nicolson.

Malpani, R. (2009). All costs, no benefi ts: How the US – Jordan free trade agreement affects access to medicines. ***Journal of Generic Medicines***, *6*(3), 206-217.

Meade, J. E. (1955). ***The Theory of Customs Unions***. Amsterdam: North Holland Publishing Company.

Plummer, M. G., Cheong, D., & Hamanaka, S. (2010). ***Methodology for Impact Assessment of Free Trade Agreements***. Manila: Asian Development Bank.

Schiff, Maurice and Winters, L. Alan. (2002). Regional Cooperation, and the Role of International Organizations and Regional Integration. ***Policy Research*** *Working Paper No. 2872*.

Stevens, C., Irfan, I., Massa, I. and Kennan, J. (2015). ***The Impact of Free Trade Agreements between Developed and Developing Countries on Economic Development in Developing Countries: A Rapid Evidence Assessment*** . London: Overseas Development Institute.

Trademaps. (2021, 8 2). Retrieved from https://www.trademap.org/Index.aspx

UNCTAD. (2015). ***International calssifications of non-tariff measures*** . Geneva: UNITED NATIONS.

Villa, C. P., Abella, D. G., & Herrera, L. O. (2012). The Colombia-Canada free trade area: a partial equilibrium simulation. ***Semestre Económico***, *15*(31), 15-42.

Viner, J. (1950). ***The customs union issue***. New York: Carnegie Endowment for International Peace.

Wonnacott, P., and Wonnacott, R. (1981). Is Unilateral Tariff Reduction Preferable to a Customs Union? The Curious Case of the Missing Foreign Tariffs. ***The American Economic Review***, *71*(4), 704–714.

Wonyra, K. O., & Bayale, N. (2020). Assessing the potential effects of the AfCFTA on togolese economy: An application of partial equilibrium model. ***Journal of Publc Affairs***, *22*(1).